مفهوم التوازن الاجتماعى
وصلته بقضية السـلام الاجتماعى

دكتورة سامية مصطفى الخشاب (*)

يحاول هذا المقال أن يوضح كيف تسهم حالـة التوازن فى الواقـع الاجتماعى فى خلق جو من السلام الاجتماعى داخـل المجتمع . ومعالجتنا لهـذا الموضوع تتطلب منا الوقوف على ثلاث نقاط أساسية :

أولا : المقصود بالتوازن الاجتماعى .

ثانيا : الاشارة الى نقاط هامة حول مفهوم السلام الاجتماعى .

ثالثا : كيف تسهم حالة التوازن فى وجـود السلام الاجتماعى .

أولا : المقصود بالتوازن الاجتماعى :

لايعتبر مفهوم التوازن من المفاهيم الجديدة على الفكر الانسانى ، فقد ظهر المفهوم منذ القدم عند الفلاسفة والمفكرين ، وان كان يتلون بطابع يختلف من عصر الى عصر . فقـد اخـذ هذا المفهـوم الطابع الفلسفى من الفكر اليونانى عند كل من افلاطون وارسطو . وبالنسبة للاول يظهر فى فكرته عن تحقيق العدالة فى المدينة ، اذ يرى أن وجود العدالة يحقق التوازن داخل المجتمـع كمـا تفعل الفضيلة فى النفس الانسـانية . ويرى أرسـطو أن توزيع السلطات واختصاصاتها وعدم تركيزها فى يد واحدة من شأنه أن يحقق توازنا عادلا فى المجتمع .

واذا نظرنا أيضا للاستخدامات المبكرة للمفهوم ، فسـوف نجدها فى اعمال عـدد كبير من الأقتصاديين . فقـد قدم فريتز ماشلب F. Machlup تعريفا للتوازن فى التحليل الاقتصادى على النحو التالى : « التوازن هو بمثابة مجموعة من المتغيرات المنتقاة المترابطة والمتداخلة والتى يكـون كل منها متكيفا ومتوائما مع الأخرى ، حيث لايكون هناك ميل الى تغير العناصر الغالبة الدائمة فى النموذج الذى يكون هذه المتغيرات » (١) .

(*) مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب ـــ جامعة القاهرة .

وغالبا ماتعنى كلمة توازن فى الاقتصاد تساوى قوتين فى الوزن على كل من ذراعى الميزان ، حيث يذهب الاقتصاديون الى أن النسق يكون فى حالة توازن عندما تكون القوى المؤثرة فيه ليس لديها اى ميل الى التغير أو الحركة . فحالة التوازن عند الاقتصاديين هى وضع يدل على الثبات عند مستوى معين ، فلا يكون هناك من القوى الاقتصادية ما يعمل على زلزلة هذا الوضع المستقر .

وفى القرن الثامن عشر اخذ المفهوم يحمل طابعا سياسيا . وظهر هذا بوضوح عند مونتسكيو Montesquieu فى « نظرية التوازن بين السلطات » فقد وجد مونتسكيو « أن الاصلاح السياسى والاجتماعى لا يتحقق الا عندما يتمتع الشعب بالحرية التامة ، وان يكون لكل انسان الحق والمقدرة فى ان يعمل كل مايجيزه القوانين . فيجب أن يتمتع بالحرية الدينية والشخصية وحرية الفكر والقول والكتابة . ويجب ان يتمتع فوق ذلك بالحرية السياسية . ويجب ان تنتقل الحرية من الفرد الى الدولة فيتمتع دستورها بالحرية . والدستور الحر فى نظره هو الدستور الذى يقرر عمل كل سلطة من السلطات الحاكمة ويحدد لها وظيفتها . وليس معنى تحديد الوظيفة أن هناك فصل بين السلطات ، بل يرى أن الضرورة السياسية تقضى بوجوب التدخل فى جوهر الوظيفة . ولذلك يطلق على نظريته نظرية « التوازن بين السلطات » ، لأنها تؤدى الى اعتدال كل منها فى استعمال الحقوق المخولة لها(٢) .

أما عن استخدام مفهوم التوازن بالمعنى الاجتماعى فهناك اشارات اليه بدأ ورودها فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر . فقد استخدمه هربرت سبنسر فى كتابه « الأسس أو المبادىء الأولى » . وأن كان من اكثر الصياغات تأثيرا فى استخدام مفهوم التوازن الاجتماعى تلك التى قدمها باريتو Pareto فالمجتمع فى نظر « باريتو » مجموع منظم من الجزئيات الانسانية تربطهم علاقات متبادلة معقدة . وكل نظام اجتماعى تعمل فيه قوتان متكافئتان احدهما تحاول هدمه والأخرى تحاول اعادة التوازن فيه . ومن فعل هاتين القوتين ينتج ما اسماه « باريتو » بالتوازن الاجتماعى (٣) .

وهناك ثلاث عوامل ساعدت على استخدام مفهوم التوازن فى علم الاجتماع :

— ارتبط الاول بجهود الانثروبولوجيين من خلال تحليلهم التاريخى للعلاقات الثابتة فى البناءات الاجتماعية للمجتمعات البدائية .

— وتمثل الثانى ، من خلال الاهتمام بعمل « باريتو » .

— أما الثالث ، فقد نتج عن الالتقاء المثمر بين عمل البيولوجيين والسوسيولوجيين مما أدى الى وجود اهتمام تام بالخواص المنتظمة ذاتيا فى الانساق البيولوجية والاجتماعية . الأمر الذى ترتب عليه ظهور واستخدام مصطلح التوازن .

ويعتبر تالكوت بارسونز T. Parsons من أكثر علماء الاجتماع المعاصرين معالجة لمفهوم التوازن . ويتضح هذا فى تحليله للنسق الاجتماعى ، فقد ذهب الى أن كل نسق اجتماعى يميل أو يتجه الى حالة التوازن .

وفى ضوء الاشارة السريعة للاستخدامات المبكرة لمفهوم التوازن ، يتضح أن المفهوم ظهر فى صور مختلفة واستخدم استخدامات تختلف من عصر الى عصر . فتجسد أولا فى صورة فلسفية مطلقة ، ثم أخذ الطابع الاقتصادى فى القرن السابع عشر ، ثم ظهر فى طابع سياسى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر الى أن استعاره الاجتماعيون وطوعوه لمفاهيم متعددة تختلف باختلاف وجهات نظر كل منهم فيه .

ورغم اصالة هذا المفهوم فى الفكر الانسانى والاجتماعى ، الا انه يعتبر من المفاهيم التى دار حولها الجدل وتعددت بشأنها الآراء ، وذلك نتيجة الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى . فالتوازن ليس الثبات ولا يعنى الاستقرار . فالثبات يقصد به عدم التغاير مع الوقت . فقد يخطىء البعض ويظن أن مادام التوازن هو وضع تكون فيه كل الأشياء متكيفة مع بعضها ، فهذا يعنى ان هذه الأشياء يمكن أن تستمر وتسير بلا تغير . وهذا يتضمن الثبات مع الوقت أى مع الزمن ، وهو مايسميه البعض بثبات التوازن Stability of Equilibrium (٤) . وقد أدى هذا الاعتقاد الخاطىء الى قدر من الخلط فى توضيح مفهوم التوازن . فالتوازن هو شىء مختلف تماما عن الثبات . فقد درج كثير من العلماء على تقسيم التوازن الى نوعين :

— **توازن استاتيكى :** وهو يشير الى موقف يكون فيه بناء النسق ثابتا غير متغير .

ـ **توازن دينامى** : وهو يتضمن وجود فاعلية وتغير . وهذا النوع من التوازن هو الذى يسـود الانساق الاجتماعية لسببين :

(أ) أن هناك عمليات تفاعل مستمرة داخـل النسـق بين وحداته المكونة مما قـد يترتب عليه وقوع تغيير معين .

(ب) هناك عنصر التتابع والسيولة فى الموقف الخارجى ، الـذى قد يولد من العوامل مايكون كافيا للقضاء على توازن النسـق ، وبذلك لا يعنى التوازن الدينامى بقاء النسق فى حالة مستقرة دائما ، بقدر مايعنى قـدرة النسق على الرجوع الى الحالة التى كانت قبل اهتزاز توازنه باجراء بعض التكيفات الملائمة عن طريق قيام ميكانزمات معينة .

ولاشك ان نموذج التوازن الدينامى هـو الأساس الذى يأخذ بـه علماء الاجتماع فى تفسيرهم لهذا المفهوم .

وكثيرا ما ينظر الى مفهوم التوازن كمرادف **للتكامل** . ولكن هناك أيضا اختـلاف كبير بين المفهومين . فالتوازن ليس التكامل ، لأن التوازن هـو عملية يحققها النسق باستمرار . فكلما اختل توازنه يسعى لتحقيقه مـن جديد ، بينما التكامل حالة يندر تحقيقها .

على ان هناك علاقة بين **التوازن والتغير** . وتوضيحا لعلاقة التوازن بالتغير فى النسق الاجتماعى . فقد حاول العالم الاجتماعى « ديفـز Davis فى كتابه المجتمع البشرى » ان يوضح المقدمات الضرورية لاعتبار النسـق الاجتماعى فى توازن متحـرك . ولذلك فقد ميز العناصر الرئيسية المكونة للمستوى الثقافى ـ الاجتماعى ، ومن بينها :

(أ) عناصر الفعل الاجتماعى : العواطف ، القيم ، الغايات .

(ب) أنواع الفعل المختلفة التى ترتبط بهذه العناصر .

(جـ) المواصفات المعيارية المتعلقة بتطبيق أنواع الفعل هذه فى مواقف متنوعة : طرق شعبية ، أعراف ، قوانين ، نظم .

(د) عمليات التفاعل التى تبرز هذه المبادىء وتحفظها : الاتصـال ، الصراع ، المنافسة ، التكيف .

وتبعا لهذه الفئة من المقاييس التصورية ، يمكننا معالجة أى مجتمـع

على أساس أنه فى حالة من التوازن المتحرك . ومن شأن دراسة هذه المتغيرات الرئيسية التى تشكل هذا النوع من التوازن أن تمكننا من تفسير التغير (٥) .

فحالة التوازن لاتعنى عدم وجود تغيرات . فالتغيرات قائمة فى المجتمع فى كل وقت من الأوقات وتظهر انعكاسات التغير فى جميع جوانب الحياة الاجتماعية . ولكن لابد من وجود التلاؤم لتلك التغيرات الذى يحقق توازن النسق (فاذا لم تحدث تلك التلاؤمات فان النسق سيكون فى حالة من اختلال التوازن) .

مما سبق يتضح لنا أن التوازن ذا صلة كبيرة بالتغير ، بل أن الحركة التوازنة داخل المجتمع تعنى أن التغير سنة وحتمية من حتميات النسق ، فالتغير الذى يصيب عناصر النسق مهما بدا نمطه أو اتجاهه يعطى للنسق ككل امكانية التجديد والاستمرار لمواجهة طبيعة التحول الذى يمد جانبا أساسيا من جوانب البناء الاجتماعى . كما أن كل مظهر من مظاهر التغير داخل أى عنصر من عناصر النسق ماديا كان أو اجتماعيا أو ثقافيا يستتبع بالضرورة حركة متوازنة فى باقى العناصر بحيث يحفظ للمجتمع استقراره (٦) .

والأبعد من ذلك أن هناك وشائج صلة قوية بين مفهومى التوازن والصراع ، (ومفهوم الصراع لاتعنى به فقط الهدم والتخريب ، وانما نستخدم هذا المصطلح للدلالة على الاختلافات فى الرأى والتعارض فى النواحى المزاجية بين الأفراد) لأن دراسة أى من المفهومين تتطلب تناول المفهوم الآخر . وهناك افتراض خاطىء يذهب الى أن وجود الصراع يؤدى الى افتقار المجتمع الى حالة التوازن . ولكن الصراع هو أحد أبعاد الواقع الاجتماعى الذى لا يمكن تجاهله ، فلا يمكن أن نتصور مجتمعا من المجتمعات الانسانية ينتفى فيه وجود الصراع سواء أكان صراعا داخليا أو صراعا خارجيا ، والا كانت تصوراتنا تصورات يوتوبية بعيدة عن الواقع الاجتماعى .

فالصراع موجود على مستوى الفرد ، وعلى مستوى المجتمع . فلو نظرنا الى الفرد كوحدة نجد أن الفرد لايمكن أن يحقق وحدة جامعة مانعة لشخصيته عن طريق تحقيق الانسجام التام بين مكونات شخصية . ذلك لأن هناك نوعا من التناقض والصراع يكمن فى داخل الفرد يؤثر فى وجود هذه الوحدة . هذا على مستوى الفرد . أما لو نظرنا على مستوى المجتمع ، فسوف نجد أن هذا الذى ينطبق على الفرد ينطبق أيضا على المجتمع .

فالقول بأن هناك جماعات تسودها الوحـــدة والانسجام دون أن تتعرض للتغير والتبدل ضرب من الخيال . فلا يمكن ان يتحقق الانسجام التام بين الأفراد ، ولابد أن يوجد نوع من الأختلاف فى اتجاهات التفكير وفى النواحى المزاجية للأفراد .

ولكى يصل المجتمع الى شكل محدد ، لابد أن يتوافر بداخله قســـط من الانسجام ووجه من عدم الانسجام ، وتظهر فيه المنافسة والتداعى ، وأن يجمع بين نزعات الحب والكراهية وبين المودة والجفاء . فالمجتمع ليس نتيجة لعوامـــل ايجابية أو سلبية ، انمـــا المجتمع هو نتيجة للتفاعل بين الحالتين (الانسجام والصراع) بحيث يظهر فى النهاية فى صورة كيان كلى ايجابى (٧) . هذه الصورة الكلية الايجابية للمجتمع تعبر عن وضع المجتمع فى حالة توازن .

ثانيا : حول مفهوم الســـلام الاجتماعى :

تعنى كلمة ســـلام الشعور بالأمن ، فاذا كنا نقصد بالسلام السياسى تأمين حـــدود الدولة ، فان الســـلام الاجتماعى تعبير يقصـــد به اكتمال الصحة النفسية والاجتماعية للمجتمع . ويجدر بنا أن نشير الى عدد من النقاط الهامة حول مفهوم الســـلام الاجتماعى :

١ ـــ ان الديمقراطية الكاملة ، ودخول الآراء فى حوار حر هـــو المدخل الحقيقى الى خلق جو من الســـلام الاجتماعى . ولقـــد أثبتت التجـــارب التاريخية أن غياب الديمقراطية كان هو الطريق الى متاعب بغير حدود . فالمشاركـــة السياسية الواسعة للشعـــوب عن طريق التعبير عن آرائها واتخاذ القرارات المصيرية واختيار طريق المستقبل هـــو السبيل الى تحقيق الســـلام الاجتماعى .

٢ ـــ ان وجود السلام الاجتماعى لاينهض بديلا وحـــده لمواجهة فكرة الصراع الطبقى . فالصراع الطبقى لايمكن الغاؤه ، كما أن تجاهله لا يعنى اختفاءه . ولكن المطلوب ان يكون هناك عملية منظمة لظهـــور الصراع أو عملية اباحة لائقة لظهوره ، كما يجب أن تتمتع البناءات الاجتماعية بدرجة من الليونة . فالذى يهدد التوازن فى المجتمع ليس الصراع فى حد ذاته ، ولكن صرامة وصلابة البناء الذى يسمح بتراكم العداءات التى تزداد وتتعمق

وتتخذ خطا واحدا الى أن تنفجر فى شكل صراع عنيف محطم يهـدد السلام الاجتماعى .

٣ ــ يعترض سبيل السلام الاجتماعى كثير من المعوقات ، فوجـود الصراعات داخـل أجهزة الدولة من شأنها أن تعمل على تفتيت الوحـدة والتضامن وأشاعة روح الحقـد الأجتماعى بين الأفراد . وفى هذا الجو تنمو محاولات الاستغلال . كما أن التعقيد البيروقراطى المفرط والروتين الجامد ، وصور الاهمال والتسيب المختلفة ، كل هذه أمور تهدد السـلام الاجتماعى وتخلق جوا من التناقض بين الفرد ومن حوله .

٤ ــ واتساقا مع النقطة السابقة ، يجب المواجهة الحاسمة والعقوبة المشددة لجرائم الاعتداء على السـلام الاجتماعى ، ويجب على الدولـة أن تتدخل لحماية الأفراد . ولا يعنى هذا التدخل انتقاصا من الديمقراطية أو حدا من حرية الأفراد بل هو دعم حقيقى لها . لأن استغلال بعض العناصر للمناخ الديمقراطى ومحاولـة تهديد ركائز السـلام الاجتماعى من شـأنه أن يؤدى الى اختلاف توازن المجتمع .

٥ ــ أن تحقيق السـلام الاجتماعى يتطلب ايجابية الانسـان ازاء مجتمعه ، والتمسك بالقيم الاجتماعية العملية التى تتناسب مـع الحلول المطروحة لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا : كيف تسهم حالة التوازن الاجتماعى فى خلق جو من السلام الاجتماعى :

غنى عن البيان أن التوازن حالة مطلوبة فى كل مجـال من مجالات الواقع الاجتماعى . لأنها تعبر عن الحالة السوية والصحية لهذا الواقع . فلو نظرنا الى قطاع من قطاعات الواقع الاجتماعى وليكن القطاع السكانى ، فسـوف نجد أن عدم توافر توازن سكانى فى مجتمع من المجتمعات يجلب عليه مشكلات جمه . فزيادة السكان بمعدل كبير ينتج عنه انعدام توازن بين عـدد السكان والانتاج . وهذا يؤدى بدوره الى شرور اجتماعية نظرا لارتباط المسألة السكانية بالنواحى السياسية والاجتماعية فى المجتمع .

كما أن انعدام التوازن فى الهيكل العمرى لسكان ، له عميق الأثـر فى الطاقة الانتاجية والاستهلاكية للمجتمع . فمن الملاحظ أن نسبة السـكان من الاعمار المنتجة فى مجموعة الدول النامية تقل كثيرا عن نظيرتها فى مجموعة الدول المتقدمة . وتوضـح هـذه المقارنة أن انعـدام التوازن بين فئات

العمر المختلفة له اثر سيء على الانتاج مما يترتب عليه مشكلات اقتصادية كثيرة .

فمما لا شك فيه أن انعدام التوازن بين الزيادة الهائلة المطردة فى السكان فى مجتمعنا المصرى وبين صور الانتاج المختلفة ، انما يمثل مشكلة تشيع فى نفوسنا الخوف من المستقبل . وتعد محاولات الباحثين التنبوء بمستقبل السكان دليلا على الشعور بالقلق ازاء هذه المشكلة ، واجراس للتنبيه بما هو قادم . كما أن الدراسات التى تقوم بها الدولة حول تحقيق الأمن الغذائى تعد حلولا لاشاعة الأحساس بالامن والطمانينة بين الأفراد .

ولو انتقلنا الى قطاع آخر من قطاعات الواقع الاجتماعى كقطاع الصناعة ، فسوف نجد أن التوازن هام وضرورى داخل اى تنظيم صناعى لكى يتمكن التنظيم من العمل وزيادة الانتاج لأن وجود صراعات داخل المنظمة الصناعية من شأنه أن يعوق عملية الانتاج ، ولقد ادرك كثير من علماء علم الاجتماع الصناعى اهمية تحقيق حالة التوازن داخل التنظيم الصناعى بحيث تبدو الوحدة الصناعية كأنساق متوازنة Equilibrium systems ومنهم تشستر برنارد S. Barnard ، الذى اسهم فى هذا الموضوع بنظريته التى أطلق عليها « النسق التعاونى Co-operative system »(٧١) اذ ينظر برنارد الى التنظيمات على انها انساق متعاونة تقوم على الجهود المنسقة للأفراد . وتعمل تلك الجهود المنسقة على تحقيق المشاركة الداخلية على اساس الدافع . وتوضح نظرية برنارد أن وجود الجوانب الثلاثة المتمثلة فى كل من الاتصال ، والجهد التعاونى الدافع ودرجة الارتباط بينهم تعطى فى النهاية حالة توازن للتنظيم ، سواء بالنسبة للبيئة الخارجية الموجود بها او فى داخل التنظيم .

ويؤكد « سلزنيك Selznick ضرورة تحقيق حالة التوازن داخل التنظيم الصناعى . وقد حدد الحتميات التى تؤدى الى وجود هذا التوازن فى النقاط التالية :

(أ) تأمين التنظيم ككل فى علاقته بالقوى الاجتماعية والبيئية المحيطة به .

(ب) استقرار خطوط السلطة والاتصال .

(ج) استقرار العلاقات غير الرسمية داخل التنظيم .

(د) تجانس النظرة بين معنى ودور التنظيم (٩) .

ويركز سلزنيك على أن المام أعضاء التنظيم بلوائحه واهدافه واهمية هذه اللوائح فى تحقيق دور التنظيم ، كلها عوامل تساعد على استمرار حالة التوازن . فمما لاشك فيه ان اختلال التوازن داخل المنظمة الذى ينتج من عدم ادراك الأفراد لأهمية الدور الذى يقومون به ، او الى توتر العلاقة السائدة بين المستويات الرئاسية ، يترتب عليه ضعف الانتاجية بجانب أن يصبح جو المنظمة مرتعا خصبا لنشاط العناصر الهدامة . وهذا من شأنه تهديد السلام الاجتماعى فى المجتمع .

واذا وقفنا على مستوى ثالث من مستويات الواقع الاجتماعى ، الخاص بخطط التنمية ، فسوف نجد ان مسألة التوازن من المسائل الهامة التى يجب توافرها فى خطة التنمية حتى تستطيع أن تحقق اهدافها بنجاح . واقصد أن خطة التنمية يجب ان تتناول مختلف الأبنية الوظيفية فى المجتمع فى توازن يسمح بتحقيق النمو فى الجوانب الأقتصادية والتعليمية والصحية والأسرية والدينية دون ان يتعرض المجتمع لمظهر أو اكثر من مظاهر التخلف او التفكك .

كما أن توافر التوازن فى قطاع الخدمات هام وضرورى لأن انعدام التوازن فى توزيع الخدمات تنعكس صوره فى الاهتمام الزائد بالمدن الكبرى واغفال الريف . فضلا على أنه يجر على المدن الكبرى متاعب شديدة اذ تصبح مناطق جذب سكانى ، فانه يتنافى مع مبادىء العدالة الاجتماعية بما يخلقه من هوة كبيرة بين الريف والحضر .

ومما سبق يتضح لنا ان حالة التوازن وضع يسعى كل قطاع من قطاعات المجتمع الى تحقيقه حتى تستقيم أموره ويسهم اسهاما ايجابيا فى تنمية المجتمع . واذا تمكن كل قطاع فى المجتمع من ان يتمتع بهذا الوضع الصحى السوى ، فهذا من شأنه ان يخلق جوا من الاسلام الاجتماعى داخل المجتمع .

الهوامش

1) Fritz Machlup, Equilibrium and Disequilibrium, in : System change and Conflict, by : N. J. Demerath & R. A. Peterson, N. Y. 1967, p. 445.

(٢) مصطفى الخشاب ، النظريات والمذاهب السياسية ، مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٥٨ .

3) Sorokin, P., Contemporary Sociological Theories, N. Y., Harper & Row, Chp. I, p. 9.

4) Machlup, Equilibrium and disequilibrium, op. cit., p. 446.

5) Davis, K., Human Society, Macmillanm, N. Y. 1967, p. 633.

6) Ely Chinoy : An Introduction to Sociology, Second Edition, N.Y. 1967, p. 109.

7) Simmel G., Conflict as Sociation, In : Sociological Theory by Lewis Coser, Macmillan Comp., N. Y. 1964, p. 201.

8) Barnard C. J., Decision - Making in Organizations, In : Human Relation in Administration with Reading, by Dubin R., New Delhi, 1970 p. 348.

9) Selznick Ph., Foundations of the Theory of Organizations, A. S. R., Vol. 13, sp. 1958, p. 93.

obeikandl.com